

# الخطة التنفيذية للدائرة القانونية

## للأعوام 2016 - 2018

### مهام الدائرة القانونية:

- إبداء الآراء والاستشارات القانونية في جميع ما يحال اليها.
- الرد على الدعاوي المرفوعة بمواجهة الوزارة ومجلس التنظيم الاعلى .
- المشاركة في لجان التحقيق .
- إعداد مشاريع القوانين والانظمة ومتابعة اقرارها.
- الاشتراك في تنظيم عقود واتفاقيات الوزارة والبلديات.
- تزويد المحاكم المختصة بالردود والوثائق المتعلقة بالقضايا التي تكون الوزارة او مجلس التنظيم الاعلى احد اطرافها.

## الهيكل التنظيمي للدائرة القانونية



\* علماً أن هذا التقسيم غير وارد في الهيكل التنظيمي للوزارة لكن متطلبات عمل الدائرة تتوجب ذلك وأنه يتم توزيع العمل كل حسب اختصاصه، علماً بأن جميع الموظفين في الدائرة على علم ودراية بعمل بعضهم.

#### ❖ قسم القضايا يتولى:

- الرد على الدعاوى المرفوعة بمواجهة الوزارة ومجلس التنظيم الأعلى ومتابعتها.
- الرد على الاخطارات وعلى الإنذارات العدلية .
- تزويد المحاكم بالوثائق والمستندات التي يتم طلبها.

#### ❖ قسم الاستشارات وبيان الرأي يتولى:

- إبداء الآراء والاستشارات القانونية للوزارة والبلديات ولمجالس الخدمات المشتركة.
- المشاركة بأي تحقيق بتكليف من المدير.

#### ❖ قسم التشريعات يتولى:

- إعداد مشاريع القوانين والأنظمة ومتابعة إقرارها.
- الاشتراك في تنظيم الاتفاقيات الخاصة بالوزارة والبلديات.

## الأهداف التفصيلية التي ترمي لها الدائرة للاعوام 2016/2018 :

أولاً: إعادة تقييم كافة التشريعات الناظمة للعمل البلدي والعمل على تطويرها بما ينسجم مع قانون البلديات المُقر حديثاً بصورة تمكن المجالس البلدية من النهوض بدورها وتمكنها من أداء مهامها ويسهم في رفع كفاءتها والعمل على تعزيز صلاحيات الميدان بشكل يسهم في تطبيق اللامركزية للوصول لحكم محلي قادر على مواجهة متطلبات العصر وأن الانظمة التي تحتاج الى دراسة خلال الفترة القادمة هي على النحو التالي:

1. نظام الطرق والارصفة ضمن حدود مناطق البلدية رقم 78 لسنة 2009
2. نظام اسواق الجملة للخضار والفواكه وتعديلاته رقم 47 لسنة 2004
3. نظام اللوازم واشغال البلديات رقم 70 لسنة 2009
4. نظام المسالخ ضمن حدود مناطق البلدية رقم 92 لسنة 2009
5. نظام تسمية وترقيم الشوارع والمباني ضمن حدود مناطق البلدية رقم 80 لسنة 2009
6. نظام رسوم مواقف المركبات ضمن حدود مناطق البلدية رقم 81 لسنة 2009
7. نظام رؤساء البلديات رقم 71 لسنة 2009
8. نظام مجالس الخدمات المشتركة رقم 75 لسنة 2009
9. نظام مخامر الموز ضمن حدود مناطق البلدية رقم 74 لسنة 2009
10. نظام مراقبة وتنظيم الباعة المتجولين والبسطات والمظلات والاكشاك ضمن حدود البلدية 81 لسنة 2000

11. نظام منع المكاره ورسوم جمع النفايات داخل مناطق البلدية رقم 8 لسنة 2014
12. نظام المكتبة العامة للبلديات رقم 28 لسنة 2014
13. نظام مراقبة الكلاب والتخلص من الضالة منها والوقاية من أخطارها وترخيصها ضمن حدود البلديات رقم 7 لسنة 2015
14. نظام ترخيص وسائل الدعاية والإعلان ضمن حدود مناطق البلدية رقم 36 لسنة 2009

ثانياً: متابعة اقرار مشاريع التشريعات التي تم مخاطبة رئاسة الوزراء لإستكمال إجراءات إقرارها وهي على النحو التالي:

1. نظام الابنية والتنظيم للمدن والقرى لسنة 2015.
2. نظام معدل لنظام اللوازم واشغال البلديات لسنة 2015.
3. مشروع نظام تشكيل محكمة بلدية المعدي الجديدة لعام 2015.
4. مشروع نظام الطرق والارصفة وصيانتها ضمن حدود مناطق البلدية لسنة 2015.
5. مشروع نظام معدل لنظام اللوازم واشغال البلديات لسنة 2015.
6. مشروع نظام منع المكاره ورسوم جمع النفايات لسنة 2015.
7. مشروع نظام ترخيص الإعلانات ضمن مناطق البلديات لسنة 2015.

## المشاريع والبرامج والانشطة التي تقوم بتنفيذها لتحقيق الاهداف:

1. التنسيق مع الدوائر المختصة لاعداد الورش التعريفية والنقاشية بالتشريعات الناظمة للعمل البلدي لرؤساء واعضاء المجالس البلدية ولموظفيها لغايات النهوض بالقاعدة المعرفية لهم بهذه التشريعات.
2. إجراء تقييم دوري عند إعداد مشاريع القوانين والأنظمة من خلال تعميم مسودات مشاريع القوانين والأنظمة على البلديات والطلب منهم تزويدنا بالملاحظات على تلك المشاريع كتغذية راجعة ليتم دراستها والأخذ بها عند إعداد مسودات مشروع القوانين والأنظمة ومناقشتها.

## الإطار الزمني لتنفيذ المشاريع والبرامج والأنشطة:

- على الأمد الطويل  
تعزيز القاعدة المعرفية بالتشريعات لرؤساء واعضاء المجالس البلدية والبدء باعداد مشاريع التشريعات المتصلة بقانون البلديات.
- على الأمد القصير

إشراك العاملين في مجال العمل البلدي ومتلقي الخدمات عند إعداد التشريعات.

## التشريعات المنجزة خلال العام 2015

أ. التشريعات التي تم إقرارها:

- قانون البلديات رقم (41) لعام 2015.
- نظام معدل لنظام اللوازم وأشغال البلديات رقم (34) لسنة 2015 .
- نظام مراقبة الكلاب وترخيصها رقم (7) لسنة 2015.
- نظام تشكيل محكمة بلدية العامرية الجديدة رقم (35) لسنة 2015.
- نظام تشكيل محكمة بلدية معدي الجديدة لعام 2015.
- نظام معدل لنظام موظفي البلديات لعام 2015

ب. التشريعات التي تم اعدادها ورفعها لاستكمال اجراءات اقرارها:

- مشروع نظام محكمة بلدية المعارض لعام 2015.
- مشروع نظام الابنية والتنظيم للمدن والقرى لسنة 2015.
- مشروع نظام الطرق والارصفة وصيانتها ضمن حدود مناطق البلدية لسنة 2015.
- مشروع نظام معدل لنظام اللوازم واشغال البلديات لسنة 2015.

- مشروع نظام منع المكاره ورسوم جمع النفايات لسنة 2015.
- مشروع نظام ترخيص الإعلانات ضمن مناطق البلديات لسنة 2015.
- مشروع نظام تشكيل محكمة بلدية السلط الكبرى لسنة 2015.
- مشروع نظام تشكيل محكمة بلدية الرصيفة لسنة 2015.
- مشروع نظام تشكيل محكمة بلدية اربد الكبرى لسنة 2015.
- مشروع نظام تشكيل محكمة بلدية المفرق الكبرى لسنة 2015.
- مشروع نظام تشكيل محكمة بلدية معان الكبرى لسنة 2015.
- مشروع نظام تشكيل محكمة بلدية الكرك الكبرى لسنة 2015.
- مشروع نظام تشكيل محكمة بلدية الزرقاء لسنة 2015.
- مشروع نظام تشكيل محكمة بلدية سحاب لسنة 2015.
- مشروع نظام تشكيل محكمة بلدية جرش الكبرى لسنة 2015.